

خارج الفقہ

٧٦

١٨-١-٩٤ القول فی النيابة

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ

- هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ
وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٤)
- لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ
فِيهَا وَ يُكْفَّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَ كَانَ ذَٰلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا (٥)

الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ

- وَ يُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ لَعَنَهُمْ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا (٤)
- وَ لِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ كَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (٧)
-
-

القول فى الوصية بالحج

- القول فى الوصية بالحج
- مسألة ١ لو أوصى بالحج أخرج من الأصل لو كان واجبا، إلا أن يصرح بخروجه من الثلث فأخرج منه، فان لم يف أخرج الزائد من الأصل، و لا فرق فى الخروج من الأصل بين حجة الإسلام و الحج النذرى و الافسادى، و أخرج من الثلث لو كان نديبا، و لو لم يعلم كونه واجبا أو مندوبا فمع قيام قرينة أو تحقق انصراف فهو، و إلا فيخرج من الثلث إلا أن يعلم وجوبه عليه سابقا و شك فى أدائه فمن الأصل.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- مسألة ٥٥ تقضى حجة الإسلام من أصل التركة إن لم يوص بها، سواء كانت حج التمتع أو القران أو الافراد أو عمرتهما، و إن أوصى بها من غير تعيين كونها من الأصل أو الثلث فكذلك أيضا، و لو أوصى بإخراجها من الثلث و جب إخراجها منه، و تقدمت على الوصايا المستحبة و إن كانت متأخرة عنها في الذكر، و إن لم يف الثلث بها أخذت البقية من الأصل، و الحج النذرى كذلك يخرج من الأصل،

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاة و قصرت التركة فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاة موجودا قَدِّمًا، فلا يجوز صرفه في غيرهما، و إن كانا في الذمة فالأقوى توزيعه على الجميع بالنسبة، فإن وفت حصة الحج به فهو، و إلا فالظاهر سقوطه و إن وفت ببعض أفعاله كالطواف فقط مثلا، و صرف حصته في غيره، و مع وجود الجميع توزع عليها، و إن وفت بالحج فقط أو العمرة فقط ففي مثل حج القران و الافراد لا يبعد وجوب تقديم الحج، و في حج التمتع فالأقوى السقوط و صرفها في الدين.*

• * كتاب الحج، الجلسة ١٥ (١١-٩-٩١)

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- « ١٠ » ٢٨ باب أن من مات ولم يحج حجة الإسلام وكان مستطيعاً
وجب أن تقضى عنه من أصل المال وإن لم يوص بها
- ١٤٢٦٨ - ١ - « ١١ » مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ
عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عٍ عَنِ الرَّجُلِ
يَمُوتُ وَلَمْ يَحِجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ وَيَتْرُكُ مَالًا قَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ « ١ »
مِنْ مَالِهِ رَجُلًا صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.
- (١) - في المصدر زيادة - **عنه**.
- (١١) - التهذيب ٥ - ١٥ - ٤٢، و أورد نحوه بطريق آخر في الحديث
٢ من الباب ٥ من أبواب النيابة.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• وَ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ نَحْوَهُ «٢».

• (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٦ - ٣.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• ١٤٢٦٩ - ٢ - «٣» وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ - وَلَمْ
يُحِبَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ يُحِبُّ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.

• (٣) - التهذيب ٥ - ١٥ - ٤٣.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- ١٤٢٧ - ٣ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: **يُقْضَى عَنِ الرَّجُلِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ.**
- (٤) - التهذيب ٥ - ٣ - ٤٠٣ - ١٤٠٥، و أورده في الحديث ٣ من الباب ٢٥، و صدره في الحديث ٣ من الباب ٦، و قطعة منه في الحديث ٢ من الباب ٢٤ من هذه الأبواب.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• ١٤٢٧١ - ٤ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ - وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصِ بِهَا وَ هُوَ مُوسِرٌ - فَقَالَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ **لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.**

• (٥) - التهذيب ٥ - ١٥ - ٤١ و التهذيب ٥ - ٤٠٤ - ١٤٠٦.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- ١٤٢٧٢ - ٥ - «٦» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنِ عَاصِمِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - وَ لَمْ يُوصِ بِهَا أَيْ قُضِيَ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.
- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ مِثْلَهُ «١».
- (٦) - التهذيب ٥ - ٤٩٣ - ١٧٦٩. (١) - الفقيه ٢ - ٤٤٢ - ٢٩٢٢.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- ١٤٢٧٣ - ٦ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَمُوتُ - وَ لَمْ يَحُجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يُوصِ بِهَا أُتْقِضَ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ.

- (٢) - الكافي ٤ - ٢٧٧ - ١٥.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• ١٤٢٧٤ - ٧ - «٣» وَ عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ رِفَاعَةَ
 قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ - يَمُوتَانِ وَ لَمْ يَحُجَّآ - أ
 يُقْضَى عَنْهُمَا حَجَّةُ الْإِسْلَامِ قَالَ نَعَمْ.

• (٣) - الكافي ٤ - ٢٧٧ - ١٦.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

• ١٤٢٧٥ - ٨ - «٤» وَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَكَمِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنْسَانٌ هَلَكَ وَ لَمْ يَحُجَّ - وَ لَمْ يُوصَ بِالْحَجِّ فَأَحَجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ - رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ وَ يَكُونُ قِضَاءً عَنْهُ - وَ يَكُونُ الْحَجُّ لِمَنْ حَجَّ وَ يُوجَرُ مَنْ أَحَجَّ عَنْهُ - فَقَالَ إِنْ كَانَ الْحَاجُّ غَيْرَ صَرُورَةٍ - أَجْزَأَ عَنْهُمَا جَمِيعًا وَ أَجْرَ الَّذِي أَحَجَّهُ.

• (٤) - الكافي ٤ - ٢٧٧ - ١٤، و أورد قطعة منه في الحديث ٣ من الباب ٨ من أبواب النيابة.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- ٤١ باب وجوب إخراج حجة الإسلام من الأصل و المندوبة من الثلث إن أوصى بها و حكم الوصية بالحج
- ٢٤٧٥٦ - ١ - «٦» محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه و عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمارة في رجل مات و أوصى أن يحج عنه - فقال إن كان ضرورة يحج عنه من وسط المال - و إن كان غير ضرورة فمن الثلث.

- (٦) - الكافي ٧ - ١٨ - ٧، و أورده عن الفقيه في الحديث ٦ من الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «١» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ مِثْلَهُ «٢». (١) - لم نعثر عليه في التهذيب المطبوع.
- (٢) - الفقيه ٤ - ٢١٤ - ٥٤٩٩.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

• ۲۴۷۵۷ - ۲ - «۳» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ - فَقَالَ إِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَلْيُؤْخَذْ مِنْ **ثُلْثِهِ** وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ فَمِنْ **صُلْبِ** مَالِهِ لَأَ يَجُوزُ غَيْرُهُ.

• (۳) - التهذيب ۹ - ۲۲۷ - ۸۹۱.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- ٢٤٧٥٨ - ٣ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ - وَ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ قَالَ - إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ - وَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَمِنْ ثُلْثِهِ.
- (٤) - التهذيب ٩ - ٢٢٨ - ٨٩٥ و التهذيب ٥ - ٤٠٤ - ١٤٠٩، و أورده في الحديث ١ من الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج.

لو أوصى بحجّة الإسلام أخرجت من الأصل

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُنَا «٥» وَ فِي الْحَجِّ «٦» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٧».
- (٥) - تقدم في البابين ٢٨، ٢٩، و خصوصا في الباب ٤٠ من هذه الأبواب.
- (٦) - تقدم في الأبواب ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩ من أبواب وجوب الحج.
- (٧) - ياتي في الباب ٤٢ من هذه الأبواب.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- ١٤٢٧ - ٣ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: يُقْضَى عَنِ الرَّجُلِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٣ - ٤٠٣ - ١٤٠٥، و أورده في الحديث ٣ من الباب ٢٥، و صدره في الحديث ٣ من الباب ٦، و قطعة منه في الحديث ٢ من الباب ٢٤ من هذه الأبواب.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

• ٢٥ باب أن من أوصى بحجة الإسلام وجب إخراجها من الأصل فإن كان عليه دين وقصرت التركة قسمت عليهما بالحصص وإن أوصى بغير حجة الإسلام كانت من الثلث وإن أوصى أن يحج عنه رجل معين تعين إن أمكن

• ١٤٢٥٥ - ١ - «٤» محمد بن الحسن بإسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان عن معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله ع عن رجل مات فأوصى أن يحج عنه - قال إن كان ضرورة فمن جميع المال - وإن كان تطوعاً فمن ثلثه. (٤) - التهذيب ٥ - ٤٠٤ - ١٤٠٩، و أورده في الحديث ٣ من الباب ٤١ من أبواب أحكام الوصايا.

لو أوصى بحجّة الإسلام أخرجت من الأصل

• ۱۴۲۵۶ - ۲ - «۵» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ «۶» عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَ زَادَ فِيهِ فَإِنْ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ رَجُلٌ فَلْيَحُجَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ.

• (۵) - التهذيب ۵ - ۴۰۵ - ۱۴۱۰.

• (۶) - فى المصدر زيادة - عن حماد.

لو أوصى بحجّة الإسلام أخرجت من الأصل

- ۱۴۲۵۷ - ۳ - «۱» وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: يُقْضَىٰ عَنِ الرَّجُلِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ.

- (۱) - التهذيب ۵ - ۴۰۳ - ۱۴۰۵، و أوردہ فی الحدیث ۳ من الباب ۲۸، و صدرہ فی الحدیث ۳ من الباب ۶، و قطعة منه فی الحدیث ۲ من الباب ۲۴ من هذه الأبواب.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- ١٤٢٥٩ - ٥ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَارِثِ بِيَّاعِ الْأَنْمَاطِ أَنَّهُ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِحُجَّةٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَهِيَ مِنْ **صُلبِ مَالِهِ** - إِنَّمَا هِيَ دَيْنٌ عَلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَهِيَ مِنْ **الثَّلاثِ**.

- (٣) - الفقيه ٢ - ٤٤١ - ٢٩١٨، و أوردته في الحديث ٢ من الباب ٢٩ من هذه الأبواب.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- ١٤٢٦٠ - ٦ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ - قَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً حُجَّ عَنْهُ مِنْ **وَسَطِ الْمَالِ** «٥» - وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ صَرُورَةٍ فَمِنْ **الثُّلُثِ**.

- (٤) - الفقيه ٤ - ٢١٤ - ٥٤٩٩، و أورد ذيله في الحديث ٢ من الباب ٦٥ من أبواب أحكام الوصايا، و في الحديث ١ من الباب ٣٠ من هذه الأبواب.

- (٥) - في المصدر - وسط ماله.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ وَ الْكُلَيْنِيُّ كَمَا يَأْتِي فِي الْوَصَايَا «١» أَقُولُ: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ هُنَا «٢» وَ فِي الْوَصَايَا «٣» وَ تَقَدَّمَ مَا ظَاهَرَهُ الْمُنَافَاةُ وَ ذَكَرْنَا وَجْهَهُ «٤».
- (١) - ياتى فى الحديث ١ من الباب ٤١ من أبواب أحكام الوصايا.
- (٢) - ياتى فى الأبواب ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من هذه الأبواب.
- (٣) - ياتى فى الحديث ٢ من الباب ٤١ من أبواب أحكام الوصايا.
- (٤) - تقدم فى الباب ١٤ من هذه الأبواب.

لو أوصى بحجة الإسلام أخرجت من الأصل

- ١٤٢٥٨ - ٤ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تُوِّفِيَ وَ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ - قَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَمِنْ **جَمِيعِ الْمَالِ** - إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ الْوَاجِبِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حَجَّ فَمِنْ **ثَلَاثِهِ** - وَ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ - وَ لَمْ يَتْرِكْ إِلَّا قَدْرَ نَفَقَةِ الْحُمُولَةِ وَ لَهُ وَرَثَةٌ - فَهُمْ أَحَقُّ بِمَا تَرَكَ فَإِنْ شَاءُوا أَكَلُوا - وَ إِنْ شَاءُوا حَجُّوا عَنْهُ.

- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٥ - ١، و أورد ذيله في الحديث ١ من الباب ١٤ من هذه الأبواب.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- مسألة ٥٥ تقضى حجة الإسلام من أصل التركة إن لم يوص بها، سواء كانت حج التمتع أو القران أو الافراد أو عمرتهما، و إن أوصى بها من غير تعيين كونها من الأصل أو الثلث فكذلك أيضا، و لو أوصى بإخراجها من الثلث و جب إخراجها منه، و تقدمت على الوصايا المستحبة و إن كانت متأخرة عنها في الذكر، و إن لم يف الثلث بها أخذت البقية من الأصل، و الحج النذرى كذلك يخرج من الأصل،

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاة و قصرت التركة فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاة موجودا قدامًا، فلا يجوز صرفه فى غيرهما، و إن كانا فى الذمة فالأقوى * توزيعه على الجميع بالنسبة،
- * بل الأقوى تقديم الحج بأقل ما يمكن من الأجرة ثم توزيع ما بقى بين الباقي بالنسبة، لأن الحج دين مجموعى ارتباطى لا يقضى شئ منه إلا بإتيان الكل و صحىحتى عمار و بريد دالتان عليه.

تقضى حجة الإسلام من أصل التركة

- فإن وفّت حصة الحج به فهو، وإلا فالظاهر سقوطه* و إن وفّت ببعض أفعاله كالطواف فقط مثلاً، و صرف حصته في غيره، و مع وجود الجميع توزع عليها، و إن وفّت بالحج فقط أو العمرة فقط ففي مثل حج القران و الافراد لا يبعد وجوب تقديم الحج، و في حج التمتع فالأقوى السقوط** و صرفها في الدين.
- * الأقوى عدم سقوط الحج مطلقاً إلا أن يكون ما تركه الميت أقل من الحج فيوزع بين غيره من الديون بالنسبة.
- ** الأقوى السقوط و صرفها في العمرة المفردة لأن لها استطاعة مستقلة و إن تسقط بوجوب الحج و إتيانه و لا شك أن من هو مستطيع للتمتع فهو مستطيع للعمرة المفردة بطريق أولى.

يكفي الميقاتي سواء كان الموصى به واجبا أو مندوبا

- مسألة ٢ يكفي الميقاتي سواء كان الموصى به واجبا أو مندوبا، لكن الأول من الأصل و الثاني من الثلث، و لو أوصى بالبلدية فالزائد على أجره الميقاتية من الثلث في الأول و تمامها منه في الثاني.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- مسألة ٥٨ الأقوی وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت إلى مكة إن أمکن، و إلا فمن الأقرب إليه فالأقرب، و الأحوط الاستیجار من البلد مع سعة المال، و إلا فمن الأقرب إليه فالأقرب، لكن لا يحسب الزائد على أجرة المیقاتیة على صغار الورثة، و لو أوصى بالبلدی يجب و يحسب الزائد على أجرة المیقاتیة من الثلث، و لو أوصى و لم يعین شیئا كفت المیقاتیة إلا إذا كان هناك انصراف إلى البلدية أو قامت قرینة على إرادتها، فحينئذ تكون الزيادة على المیقاتیة من الثلث، و لو زاد على المیقاتیة و نقص عن البلدية يستاجر من الأقرب إلى بلده فالأقرب على الأحوط، و لو لم یمكن الاستیجار إلا من البلد و جب، و جمیع مصرفه من الأصل.*

- * كتاب الحجّ، الجلسة ٤٢ (١٦-١١-٩١)

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

- (مسألة ٨٨): هل الواجب الاستيجار عن الميت من الميقات أو البلد؟ المشهور وجوبه من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن، وإلا فمن الأقرب إليه فالأقرب،
- وذهب جماعة إلى وجوبه من البلد مع سعة المال وإلا فمن الأقرب إليه فالأقرب
- و ربما يحتمل قول ثالث وهو الوجوب من البلد مع سعة المال وإلا فمن الميقات، وإن أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب.
- و الأقوى هو القول الأوّل وإن كان الأحوط القول الثاني،

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

- فَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ بِحَجَّةٍ فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ تَخْرُجُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً فَمِنْ ثُلُثِهِ رَوَى
- ١٤٠٩ ٥٥ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ فَأَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ قَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَمِنْ ثُلُثِهِ

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۱۰ ۶- ۵۶ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مِثْلَ ذَلِكَ وَ زَادَ فِيهِ فَإِنْ أُوصِيَ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ رَجُلٌ فَلْيَحُجَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

• فَإِنْ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَبْلُغْ مَالَهُ ذَلِكَ فَلْيُحَجَّ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ رَوَى ذَلِكَ

• ١٤١١ ٥٧ موسى بن القاسم عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل أوصى أن يحج عنه حجة الإسلام فلم يبلغ جميع ما ترك إلا خمسين درهماً قال يحج عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله ص من قرب

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ
- ١٤١٢ ٦-٥٨ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يَتْرُكْ إِلَّا بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَجِّ فَوَرَّثَتْهُ أَحَقُّ بِمَا تَرَكَ إِنْ شَاءُوا حَجُّوا عَنْهُ وَ إِنْ شَاءُوا أَكَلُوا

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- لَأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مُتَنَاوِلٌ لِمَنْ يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلَمْ يَحْجَّهَا حَتَّى نَفِدَ مَالُهُ وَ مَاتَ وَ لَمْ يَتْرُكْ إِلَّا الْقَدْرَ الْيَسِيرَ فَوَجَبَ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ
- وَ الْخَبَرَ الثَّانِيَّ مُتَنَاوِلٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ لِقِلَّةِ ذَاتِ يَدِهِ وَ مَاتَ وَ خَلْفَ قَدْرًا مَا يَبْلُغُ نَفَقَةَ الْحَجِّ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ لِأَنَّ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَ يَصِيرُ مَالُهُ مِيرَاثًا وَ كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ شَاءُوا حَجُّوا عَنْهُ وَ إِنْ شَاءُوا لَمْ يَحْجُّوا عَنْهُ

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- «١» ٢ باب أن من أوصى بحجة الإسلام بعد استقرارها وجب أن تقضى عنه من بلده فإن لم تبلغ التركة فمن حيث بلغ ولو من الميقات وكذا من أوصى بمال معين فقصر عن الكفاية وكان الحج ندباً ومن مات في الطريق حج عنه من حيث مات

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

- ١٤٥٣٨ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ - حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ لَمْ يَبْلُغْ جَمِيعُ مَا تَرَكَ إِلَّا خَمْسِينَ دِرْهَمًا - قَالَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ - الَّتِي وَقَّتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ قُرْبٍ. (٢) - التهذيب ٥ - ٤٠٥ - ١٤١١، و الاستبصار ٢ - ٣١٨ - ١١٢٨.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

• وَ رَوَاهُ الْحَمِيرِيُّ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ وَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ «٣» وَ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٥».

• (٣) - قرب الاسناد - ٧٧.

• (٤) - الكافي ٤ - ٣٠٨ - ٤.

• (٥) - التهذيب ٩ - ٢٢٧ - ٨٩٣.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۳۹ - ۲ - «۶» وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي الْحَجِّ - فَكَانَ لَا يَبْلُغُ مَا يُحَجُّ بِهِ مِنْ بِلَادِهِ - قَالَ فَيُعْطَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحَجُّ بِهِ عَنْهُ. (۶) - التهذيب ۹ - ۲۲۷ - ۸۹۲.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۰ - ۳ - « ۱ » مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ - فَيُوصَى بِالْحَجِّ مِنْ أَيْنَ يُحَجُّ عَنْهُ - قَالَ عَلَيَّ قَدْرُ مَالِهِ إِنْ وَسِعَهُ مَالُهُ فَمِنْ مَنْزِلِهِ - وَإِنْ لَمْ يَسَعَهُ مَالُهُ فَمِنْ الْكُوفَةِ - فَإِنْ لَمْ يَسَعَهُ مِنَ الْكُوفَةِ فَمِنْ الْمَدِينَةِ. (۱) - الكافي ۴ - ۳۰۸ - ۳.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۱ - ۴ - «۲» وَ عَنْهُمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ أَوْصَى بِحَجَّةٍ - أَيْ جُوزُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ - فَقَالَ أَمَّا مَا كَانَ دُونَ الْمِيقَاتِ فَلَا بَأْسَ. (۲) - الكافي ۴ - ۳۰۸ - ۱.

- أقول: يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِهِ غَيْرَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَ يَحْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى قُصُورِ التَّرَكَةِ.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۲ - ۵ - «۳» وَ عَنْهُمْ عَنْ سَهْلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ أَوْ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى - بَعِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي حَجَّةٍ - قَالَ يَحُجُّ بِهَا «۴» رَجُلٌ مِنْ مَوْضِعٍ بَلَغَهُ «۵».
- (۳) - الكافي ۴ - ۳۰۸ - ۵، و أورد صدره في الحديث ۱ من الباب ۳۳ من هذه الأبواب، و في الحديث ۵ من الباب ۳۷ من أبواب أحكام الوصايا.
- (۴) - في نسخة زيادة، عنه (هامش المخطوط).
- (۵) - في نسخة - يبلغه (هامش المخطوط).

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ «١» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَمَّنْ سَأَلَهُ وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مِثْلَهُ «٣».
- (١) - التهذيب ٩ - ٢٢٩ - ٨٩٧.
- (٢) - الفقيه ٢ - ٤٤٤ - ٢٩٢٧.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٩٣ - ١٧٧٠.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۳ - ۶ - «۴» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اللَّهُ عَ فِي رَجُلٍ أُوصِيَ بِحَجَّةٍ فَلَمْ تَكْفِهِ مِنَ الْكُوفَةِ - تُجْزَى حَجَّتُهُ مِنْ دُونِ الْوَقْتِ. (۴) - الكافي ۴ - ۳۰۸ - ۲.

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

•
 • ١٤٥٤٤ - ٧ - «٥» وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
 مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ «٦» عَنْ أَبَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ
 اللَّهِ عَ رَجُلٌ أُوصِيَ بِحَجَّةٍ فَلَمْ تَكْفِهِ - قَالَ فَيُقَدِّمُهَا حَتَّى يُحَجَّ دُونَ
 الْوَقْتِ. (٥) - الكافي ٤ - ٣٠٩ - ٣ - (٦) - في نسخة - محمد بن أحمد
 (هامش المخطوط).

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۵ - ۸ - «۷» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَمَّنْ سَأَلَهُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ أَوْصَى بِعِشْرِينَ دِينَاراً فِي حَجَّةٍ - فَقَالَ يَحُجُّ لَهُ رَجُلٌ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُهُ.
- (۷) - الفقيه ۲ - ۴۴۴ - ۲۹۲۷.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

- ۱۴۵۴۶ - ۹ - « ۱ » مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ فِي آخِرِ السَّرَائِرِ نَقْلًا مِنْ كِتَابِ مَسَائِلِ الرَّجَالِ رَوَايَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا قُلْنَا لِأَبِي الْحَسَنِ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عَ إِنَّ رَجُلًا - مَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَ أَوْصَى بِحُجَّةٍ وَ مَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ - فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْوَقْتِ - فَهُوَ أَوْفَرُ لِلشَّيْءِ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ - فَقَالَ عَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ. (۱) - مستطرفات السرائر - ۶۶ - ۳.

وجوب الاستیجار عن المیت من أقرب المواقیت

• وَ قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ فِي الْحَجِّ مِنَ السَّرَائِرِ بِوَجُوبِ قِضَاءِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ بَلَدِهِ قَالَ وَ بِهِ تَوَاتَرَتْ أَخْبَارُنَا وَ رَوَايَةٌ أَصْحَابِنَا «٢» أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَتْرِكْ إِلَّا قَدْرَ نَفَقَةِ الْحَجِّ لَمْ يَجِبِ الْقِضَاءُ عَنْهُ وَ ذَكَرْنَا وَجْهَهُ «٣» وَ الْمُرَادُ بِهِ مَا قَبْلَ الْإِسْتِقْرَارِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ وَ غَيْرُهُ «٤» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ فِي الْوَصَايَا «٥».

• (٢) - السرائر - ١٢٠، ١٢١.

• (٣) - (١) تقدم في الباب ١٤ من أبواب وجوب الحج.

• (٤) - راجع التهذيب ٥ - ٤٠٥ - ١٤١٢، والاستبصار ٢ - ٣١٨ - ١١٢٨، وروضة المتقين ٥ - ٥٢.

• (٥) - يأتي في الباب ٨٧ من أبواب أحكام الوصايا.

وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت

• لنا: انّ التكليف وقع بالحج لا قطع «١» المسافة، و لهذا لو سافر المستطيع لا يعزم الحج ثمّ جدد نيّة الحج في الميقات أجزاءه، و لم يجب عليه الرجوع الى بلده، و كذا لو كان مسافرا في بعض البلدان جاز له أن يحدد نيّة الحج من ذلك البلد بل و من الميقات، و لم يقل أحد أنّه يجب عليه الرجوع الى بلده و إنشاء العقد منه، و كذا لو حصلت الشرائط للمجاور بمكة لم يجب عليه المضي الى بلده و يقصد «٢» الحج منه، بل أجزاء الحج من مكة.

• (١) م (١)،: بقطع، م (٢): لقطع.

• (٢) م (١) و م (٢): لقصد.

لو لم تف التركة بالاستيجار من الميقات إلا الاضطرارى منه

- مسألة ٦٠ لو لم تف التركة بالاستيجار من الميقات إلا الاضطرارى منه كمكة أو أدنى الحل وجب،
- و لو دار الأمر بينه و بين الاستيجار من البلد قدم الثانى، و يخرج من أصل التركة،
- و لو لم يمكن إلا من البلد وجب، و إن كان عليه دين أو خمس أو زكاة يوزع بالنسبة لو لم يكف التركة.

لو لم تف التركة بالاستيجار من الميقات إلا الاضطرارى منه

- مسألة ٦٠ لو لم تف التركة بالاستيجار من الميقات إلا الاضطرارى منه كمكة أو أدنى الحل وجب*،
- و لو دار الأمر بينه و بين الاستيجار من البلد قدم الثانى**، و يخرج من أصل التركة،
- و لو لم يمكن إلا من البلد وجب، و إن كان عليه دين أو خمس أو زكاة يوزع*** بالنسبة لو لم يكف التركة.
- * و الأحوط وجوباً حينئذ استيجار من يكون ميقاته هناك.
- ** بل قدم الأول و إن كان الأحوط تقديم الثانى لكبار الورثة.
- *** بل يقدم الحج كما مر فى المسألة ٥٥.